



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 03/105(02/20)36 - م (0134)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (105)

اللجنة الاقتصادية

المذكرات الشارحة

بند ما يستجد من أعمال:

- وضع منظمة المرأة العربية.
- شغور منصب المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

مذكرة شارحة
بشأن
وضع منظمة المرأة العربية

عرض الموضوع:

- منظمة المرأة العربية منظمة حكومية منبثقة عن جامعة الدول العربية تعمل تحت مظلتها حيث إن إنشائها تم بناءً على موافقة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بموجب قراره رقم 6126 في الدورة 116 المنعقدة بتاريخ 2001/9/10، وموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1426 في الدورة 68 بتاريخ 2001/9/12، وموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة (69) بموجب قراره رقم 1435 بتاريخ 2002/2/13، على اتفاقية انشاء المنظمة.
- وفقاً للمادة الثامنة المعدلة من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي المشترك. كما أن قرارات المجلس أكدت على التزام المنظمات العربية المتخصصة بقراراته باعتبارها قرارات نهائية وملزمة.
- وبناء على ذلك أصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشرف على المنظمات العربية المتخصصة ويطلع على إنجازاتها ويقيم أدائها ويعتمد برامجها وموازناتها ومراجعة حساباتها الختامية ويناقش تقارير الرقابة التابعة لها ويتم كل ذلك من خلال لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 2/1770 بتاريخ 2009/2/12 الأنظمة واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة مع إلغاء كافة الأنظمة واللوائح والنماذج الأساسية الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة المطابقة والمعمول بها حتى تاريخ 2009/3/31.
- سبق أن صدر القرار رقم (8) عن الاجتماع الثاني للمجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية (البحرين 2005/6/13) وتم فيه التأكيد على الآتي:
 - عدم خضوع قرارات المجلس الأعلى للمنظمة فيما يتعلق باختصاصه للمراجعة أو التعديل من أي جهة.
 - عدم عرض ميزانية المنظمة على أي لجنة من لجان العمل العربي المشترك.
 - تخضع ميزانية المنظمة لرقابة الهيئة العليا التابعة لمجلس جامعة الدول العربية من حيث مراقبة أوجه الصرف فقط.
- إن منظمة المرأة العربية من مؤسسات العمل العربي المشترك وينطبق عليها ما ينطبق على تلك المؤسسات من التزامها بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتطبيق جميع الأنظمة واللوائح والنماذج الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة وحضورها اجتماعات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة لعرض موازناتها وبرامجها وإنجازاتها وحساباتها الختامية وتقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية لها تمهيداً لرفع توصيات بشأنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته السابقة (104) القرار رقم 2259 بتاريخ 2019/9/5، الذي أكد على مشاركة منظمة المرأة العربية في اجتماعات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة وعرض تقاريرها على اللجنة، تنفيذاً للمادتين 15 و16 من اتفاقية إنشاء المنظمة، والطلب من منظمة المرأة العربية تعديل اتفاقية إنشائها بما يتماشى مع الأنظمة الأساسية الموحدة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقراراته في هذا الشأن.
- في الاجتماع غير العادي (14) للمجلس التنفيذي لمنظمة المرأة العربية الذي عقد بالقاهرة في مايو/أيار 2018، صدر قرار باختيار الدكتورة/ فاديا كيوان مرشحة الجمهورية اللبنانية لشغل منصب المدير العام للمنظمة لمدة أربع سنوات.

- كانت دعوات الدول الاعضاء من خلال المجالس التشريعية والتنفيذية للمنظمة تؤكد على أهمية تركيز الجهود على الاهداف الاساسية لإنشاء المنظمة وضرورة تحرك المديرية العامة مع الدول الاعضاء لحثها على تسديد مساهماتها والعمل على مخاطبة الدول غير الاعضاء للانضمام لعضوية المنظمة ومعالجة القضايا والمشاكل الادارية والتنظيمية التي تضعف قدرة المنظمة على تحقيق الاهداف التي انشأت من اجلها.
- هناك ثلاثة دول سبق أن تحفظت على قرار إنشاء المنظمة لمخالفته قواعد وإجراءات إنشاء المنظمات العربية المتخصصة العاملة في إطار الجامعة (السعودية، الكويت، قطر). وفي مرحلة لاحقة، جمّدت دولتان نشاطهما في هذه المنظمة، وهناك دعوات جديدة لتجميد عضوية بعض الدول في هذه المنظمة. كما أن علاقة المنظمة مع دولة المقر والأمانة العامة للجامعة متوترة والاضاع المالية في المنظمة تزداد صعوبة نتيجة الصرف غير الرشيد لأموال المنظمة والسحب المتواصل من رصيد الاحتياطي في المنظمة. كما أن هناك الكثير من الشكاوى المرفوعة من موظفي المنظمة ضد المديرية العامة في المحكمة الادارية لجامعة الدول العربية بلغت (13 قضية) نتيجة قرارات المديرية العامة والتي تتعارض مع الأنظمة واللوائح المعمول بها في المنظمة أو في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- الأمانة العامة للجامعة ترى أن هذه المشاكل والقضايا تساهم في تشتيت جهود المنظمة وعدم تناغم بعض الدول الاعضاء مع أنشطة وبرامج المنظمة، وهذا كان واضحاً في اجتماعات المجلس التنفيذي والمجلس الاعلى لهذه المنظمة والتي شاركت فيها الأمانة العامة للجامعة في الفترة الاخيرة.
- منظمة المرأة العربية ذراع فني لجامعة الدول العربية في مجال تمكين المرأة والمساهمة في تعزيز التعاون والتنسيق العربي المشترك في مجال تطوير وضع المرأة وتدعيم دورها في المجتمع وتحقيق تضامن المرأة العربية باعتباره ركناً أساسياً للتضامن العربي، ولذلك كانت تأمل الأمانة العامة للجامعة ان تنفرغ الإدارة الحالية لأولويات المنظمة والعمل على الأهداف التي انشأت من أجلها في ظل هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها المنطقة العربية وانعكاساتها السلبية على أوضاع المرأة العربية بدل الدخول في هذه الخلافات الحادة مع الدول الاعضاء والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- نقترح وفي إطار المصلحة العامة إيقاف تدهور مسيرة هذه المنظمة وايجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تعاني منها، من خلال اتخاذ إجراءات تعيد الاستقرار والاستمرار الايجابي لهذه المنظمة الهامة.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مذكرة شارحة

بشأن

شغور منصب المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

عرض الموضوع:

أولاً: تأسس المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، (مقره الدائم دمشق - الجمهورية العربية السورية) بموافقة مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية بموجب قراره رقم (2474) في دور انعقاده الخمسين بتاريخ 1968/9/3، وبأشرف عمله في 1971/9/25.

ومن أهم أهدافه الرئيسية:

1- توفير المعطيات العلمية والتطبيقية والتقنيات المتقدمة إنتاجاً واقتباساً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الجافة وشبه الجافة العربية.

2- اقتراح سياسات مواجهة العجز المائي وتلبية الاحتياجات المستقبلية والاستفادة من التطورات العلمية والتقنية في ترشيد الاستعمال.

3- تبني سياسات الإدارة الزراعية المستدامة المناسبة لمواجهة تفاقم ظاهرة تدهور الأراضي والاستفادة من التطورات العلمية والتقنية في الاستعمال الأمثل للموارد الزراعية وتحسين القدرة الإنتاجية للأراضي بشكل عام وإعادة تأهيل المتدهور منها بشكل خاص.

4- تنمية وتطوير الزراعة المطرية وزيادة إنتاجيتها في الدول العربية وتحقيق الاستقرار في الإنتاج.

5- تنمية وتطوير الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجيتها في الدول العربية وتحقيق التكامل والتنسيق في توفير الاحتياجات من المنتجات الحيوانية.

6- حماية الوضع البيئي في المناطق الجافة وشبه الجافة والحفاظ عليه من التدهور، والمحافظة على التنوع الحيوي العربي، والاستفادة من التنوع الوراثي الكبير في زيادة الإنتاج والإنتاجية.

7- تنمية الموارد البشرية الفنية لكي تصبح قادرة على النهوض بمهام التنمية الزراعية المستدامة، وتنمية المجتمعات المحلية المستفيدة، وتشجيع مشاركتها في تحقيق التنمية في المناطق الجافة وشبه الجافة.

• تم تعيين المدير العام الحالي للمركز الدكتور/ رفيق علي صالح في شهر أغسطس 2008 لفترة ولاية أولى، ثم تم التجديد له لولاية ثانية في شهر يونيو 2012. وانتهت في شهر يونيو 2016.

• تجدر الإشارة إلى أن الفقرة (ج) من المادة (9) "بالنظام الأساسي الموحد لموظفي المنظمات العربية المتخصصة" قد نصت على:

ج- تختار الجمعية العامة المدير العام من بين مرشحي الدول الأعضاء وتعيّنه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط وفقاً للفقرتين (أ) و (ب) مع مراعاة قاعدة التداول بين الدول الأعضاء، وعلى أساس وظيفي، وإن يراعى التزامه بالعمل القومي وكفاءته الفنية وقدرته على القيادة الإدارية دون أية اعتبارات سياسية أو جغرافية أو قطرية، ويكون انتخاب المدير العام بثلاثي أصوات الحاضرين من الدول الأعضاء، وفي حالة عدم حصوله على الثلثين تتم إعادة الانتخاب بين الاثنين الحاصلين على أكثر الأصوات.

• نظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها الجمهورية العربية السورية المقر الدائم للمركز، وعلى خلفية ما حققه المركز العربي من إنجازات خلال عمل السيد المدير العام الاستاذ الدكتور/ رفيق علي صالح، بالرغم من الظروف التي تمر

بها بلده ودوره الهام في تجنب المركز للعديد من الصعوبات التي فرضتها هذه الظروف، مما كان له الأثر الأكبر في تحقيق هذه الانجازات للمركز، وبالأخذ بالاعتبار مجمل الظروف والمحافظة على استمرارية عمل المركز بنفس القدرة والكفاءة والحرص على الحفاظ على مقدراته وإدائه فقد عرض موضوع تجديد ولاية جديدة للأستاذ الدكتور/ رفيق على صالح على اجتماع الجمعية العمومية والتي عقدت بالقاهرة في دورتها العادية (33) بتاريخ 2016/3/2، واتخذت قرارها التالي نصه "الموافقة بالإجماع لولاية جديدة وبشكل استثنائي على استمرار عمل الدكتور/ رفيق على صالح مديراً عاماً للمركز العربي، ومن ثم عرض الموضوع على لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها العادية (25) بتاريخ 2016/7/15-10، واتخذت توصيتها التالية "الموافقة على قرار الجمعية العامة للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بالموافقة بالإجماع لولاية جديدة وبشكل استثنائي على استمرار عمل الدكتور/ رفيق على صالح مديراً عاماً للمركز العربي إلى حين تحسن الظروف في دولة المقر - الجمهورية العربية السورية".

• وعليه، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم (2115) في دورته العادية (98) بتاريخ 2016/9/1، بالموافقة على قرار الجمعية العامة للمركز السابق ذكره. وجدير بالذكر أن الولاية الثالثة الاستثنائية للدكتور/ رفيق على صالح تنتهي في شهر يونيو 2020.

ثانياً: أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2162) د.ع (100) بتاريخ 2017/8/24، ونصت فقرته (18) الخاصة بشغور منصب المدير العام للمنظمة، على ما يلي: "التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة في حالة شغور منصب المدير العام للمنظمة (بسبب الوفاة - المرض العضال - العجز الكلي عن القيام بواجباته الوظيفية ... الخ) بأن يتم تكليف المدير العام المساعد - إن وجد - أو أقدم مدير إدارة على الملاك الوظيفي للقيام بتسيير أعمال المنظمة لفترة لا تزيد عن ستة أشهر ولا تقل عن ثلاثة، لحين انتخاب مدير عام جديد، وذلك من خلال الإعلان عن شغور وظيفة المدير العام وتقديم ترشيحات من الدول العربية وفقاً للمادة (9) والمادة (11) من النظام الأساسي المعتمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووفقاً للشروط والمعايير لشغل منصب المدير العام المعتمدة من المؤتمر العام/ الجمعية العامة للمنظمة". كما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراره رقم (2259) في دورته العادية (104) بتاريخ 2019/9/5، بالتأكيد على المنظمات العربية المتخصصة الالتزام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدورة (100) والتي تنص الفقرة (18) منه على "التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة في حال شغور منصب المدير العام للمنظمة (بسبب الوفاة - المرض العضال - العجز الكلي عن القيام بواجباته الوظيفية... إلخ) بأن يتم تكليف المدير العام المساعد للمنظمة - إن وجد - أو أقدم مدير إدارة على الملاك الوظيفي للقيام بتسيير أعمال المنظمة لفترة لا تزيد عن ستة أشهر ولا تقل عن ثلاثة، لحين انتخاب مدير عام جديد".

• جدير بالذكر أنه سيتم عقد المجلس التنفيذي والجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بالقاهرة خلال الفترة 14-2020/4/16.

المقترح المطلوب:

في هذه الحالة وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية وللحد من انعكاساتها السلبية على منظومة العمل العربي المشترك، وتنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليه أعلاه، تقترح الأمانة العامة الموافقة على تكليف أقدم مدير إدارة من داخل المنظمة للقيام بتسيير أعمال المنظمة لفترة لحين انتخاب مدير عام جديد للمركز.